

ملخص لما جاء في البرنامج الانتخابي للحزبين المسيحيين UNION

الحرب المسيحي الديمقراطي والحرب المسيحي الاجتماعي

الهجرة واللجوء

من يعيش في ألمانيا يعتبر جزءاً من مجتمعنا، لذا فإنه من المهم بالنسبة لنا أن يسهم المهاجرون إلى ألمانيا في كافة مجالات الحياة، حيث أن اندماجهم يعد شرطاً أساسياً للتماسك المجتمعي. يستند مفهوم الاندماج لدينا على ركيزتي التشجيع والمساواة. كما أنه من شروط تحقيق اندماج ناجح هو الإقرار بالقيم والمعايير الأساسية في ألمانيا واحترام قوانينها ومؤسساتها وتاريخها ولغتها وثقافتها. نتوقع أن يشاطرنا المهاجرون الوافدون إلينا قيماً وأن يلتزموا بقوانيننا وأن ينطقوا بلغتنا، حيث أن اللغة على قدر بالغ من الأهمية بالنسبة للمساهمة العادلة وكذلك فيما يخص التماهي مع بلدنا وثقافتنا. نحن مضامون قديماً من أجل الارتقاء بمسألة التحصيل اللغوي ونراهن في سبيل ذلك على تقديم عروض تتعلق بالتعليم الرقمي وتتميز بالمرونة ومراعاة الفئات المستهدفة. كذلك نعمل على وضع برامج لتحفيز الجانب اللغوي لدى الأطفال منذ نعومة أظفارهم. كما نعتزم تقديم مزيد من الدعم للنساء والأمهات اللواتي قلما تشاركن فيما يسمى بدوات الاندماج اللغوية.

نسعى إلى الارتقاء بمسألة دمج اللاجئين وتوفير فرص لهم في سوق العمل وجعلها قصة نجاح يشار إليها بالبنان. الأرقام تشير إلى أن أعداد العاملين والموظفين أخذت في الازدياد باستمرار. كما أن الأشخاص المتميزين ممن يحملون قصص نجاح يعتبرون قدوة ومثالاً يحتذى به للاندماج الناجح. لذا فنحن نرغب في الاستمرار في الاعتراف بالمؤهلات وشهادات التخرج الأجنبية والاستفادة منها. كما يسعدنا استعداد المهاجرين لتأسيس شركات ومؤسسات في ألمانيا. ونسعى من خلال توفير برنامج محدد زمنياً إلى إتاحة المعرفة والمعلومات حول خطوات التأسيس وآليات التوصل للحصول على قروض وشروط القبول وما شابه.

يجب أن يسود مبدأ تكافؤ الفرص في كافة مناحي المجتمع: في الاقتصاد والتعليم ووظائف الدوائر الحكومية، حيث أن هذا الأمر يعزز من تماهي الأجيال الناشئة من المهاجرين مع دولتنا.

تدعم ألمانيا المهاجرين الذين يفدون إلى ألمانيا بسبب ضائقة العيش نظراً لملاحقتهم سياسياً. نحن نقر بالحقوق الأساسية فيما يتعلق باللجوء والالتزامات القانونية والإنسانية المعمول بها في ألمانيا والاتحاد الأوروبي. كما أننا نعتبر أن الهجرة المباشرة تعد مكسباً وفرصة بالنسبة لألمانيا، طالما تعززت بالاندماج الناجح في سوق عملنا ومجتمعنا.

خير مثال على قصص النجاح المثيرة وعلى استفدتنا منت العقول الذكية من شتى أنحاء العالم لقاح بيونتيك الذي تم تطويره على يد ألماني من أصول مهاجرة.

لا تعتبر الهجرة فرصة إلا إذا تمت بشكل منظم ووفقاً لضوابط واضحة، وهو الأمر الذي يسري بالنسبة لهجرة الكوادر المتخصصة واستقبال طالبي الحماية على حد سواء.

غير أننا نرفض الهجرة إلى أنظمة المساعدات الاجتماعية، لذا فإن سياستنا تأخذ دوماً منحى يتسق مع النظام والقانون والهجرة المباشرة إلى سوق العمل. معنى ذلك أننا لا نريد هجرة غير شرعية وفرض الترحيل القسري. هذا هو الشرط لتوفير مقدرتنا على مساعدة البشر ممن يعيشون البؤس والمعاناة. نحن نجتمع ما بين الانفتاح على العالم والحزم والإنسانية والقانون. قمنا بوضع منظومة لجوء وترحيل أكثر عدلاً وتنظيماً وفعالية. ونحن نستمر في بذل جهودنا ليس من أجل خفض عدد المهاجرين إلى ألمانيا وأوروبا إلى أقل عدد ممكن. وهنا نحن نميز ما بين المهاجرين ممن قدموا هرباً من الماسي وممن ليسوا هم بحاجة إلى الحماية. نعتزم تصنيف مزيد من الدول على أنها دول آمنة، حيث يتيح لنا هذا التصنيف ترحيل مواطني هذه الدول ممن رفضت طلبات لجوئهم إلى بلدانهم. كما أننا سنعمل على إزالة الحوافز لتقليل فرص حصول المهاجرين على لجوء.

نحن نرفض توسيع نطاق مسألة لم الشمل على نحو يفوق الضوابط والتدابير المتوفرة حالياً.

علاوة على ذلك سنفرض مزيداً من القيود على إمكانيات بقاء من هم ملزمون بمغادرة البلاد، حيث سيتم ربط تصاريح الإقامة للحاصلين على إقامة (الإمهال أو وقف الترحيل) بشروط تتعلق بالاندماج الفعلي. كما سنعمل إجراءات التفسير من خلال إنشاء مراكز احتجاز بالقرب من المطارات بغية تسهيل إجراءات الترحيل الجماعي. كما أننا سنعمل على فرض عقوبة الحبس في سجن الترحيل جراء أي مخالفة لقانون حظر العودة من جديد إلى البلاد.

نعتزم أن نكون أكثر حزمًا في ترحيل الجناة، حيث أن من يرتكب جريمة في ألمانيا يبطل حقه في أن يكون ضيفاً على البلاد. كما أننا سنمارس مزيداً من الضغط على منتحلي الهوية والرافضين للتعاون وللإستجابة والتعاون للمستلزمات القانونية من خلال توسيع نطاق الإمكانيات القانونية والوسائل التكنولوجية المتاحة، حيث أن تقديم أي بيانات مزورة أو مغلوطة من شأنه أن يكون مستقبلاً مدعاة للمساءلة القانونية. كما سيسمح بالإطلاع على الوسائط التقنية والتنصت على المحادثات والمراسلات الهاتفية من أجل تبديد الشكوك الأمنية. فمن يضل الدولة بشأن هويته ويسعى للحيلولة دون تفسيره، ليس له أي حق في الحصول على أدنى حق في الإقامة. كذلك سنسعى إلى ملاءمة ضوابط وتدابير سجن الترحيل أو مركز الاحتجاز المخصصة للأشخاص الملزمين بمغادرة البلاد بشكل عملي وأكثر فعالية.

التقاعد

يدعو الحزبان المسيحيان إلى ضرورة ضمان الوعود الخاصة بالتقاعد، كعدم الاستمرار في رفع سن التقاعد والعمل دعم استدامة منظومة التقاعد.

الأمن الداخلي:

يعول الحزبان المسيحيان على انتهاج مسلك صارم، حيث من المزمع توسيع نطاق تواجد الشرطة والمراقبة عبر كاميرات الفيديو والتعرف عبر بصمة الوجه، والمسح الضوئي للأجسام، حتى فيما يخص المهام الشرطية والأمنية داخل الفضاءات المسكونة. كما ينبغي على أجهزة الدولة اتخاذ تدابير صارمة بحق الجناة والإرهابيين والعشائير. كما يطالب الحزبان المسيحيان بسن ضوابط على مستوى الاتحاد الأوروبي تتيح التخزين الاحتياطي للبيانات الالكترونية كسلاح لمجابهة التحرش الجنسي للأطفال.

الأوروبي تتيح التخزين الاحتياطي للبيانات الالكترونية كسلاح لمجابهة التحرش الجنسي للأطفال.

الأسرة والتعليم

يدعو الحزبان المسيحيان إلى نبذ البيروقراطية. لذا سيتم اعتماد آلية أوتوماتيكية لدفع المخصصات الأسرية من مصدر واحد. كما لن يتم رفع المخصصات الاجتماعية لذوي الدخل الزهيد. وسيتم رفع حد احتساب المخصصات، ليصل إلى 5000 يورو للمعيلين بمفردهم. كما سيتم دعم العائلات في شراء البيوت من خلال منح قروض مخفضة.

الحزبان المسيحيان يحثان على النهوض بالمجتمع من خلال دعم التعليم. على الأطفال التمتع بحقهم الكامل في التحصيل العلمي.

التشجيع على تعلم اللغة الألمانية.

ينبغي فرض دروس تقوية في اللغة الألمانية على المستوى الاتحادي للأطفال في رياض الأطفال والمرحلة التمهيدية للمدارس.

تحفيز الأطفال من خلال برامج خاصة لتعويض ما فاتهم جراء انتشار جائحة كورونا والبدء في إطلاق مبادرات قوية.

يدعو الحزبان المسيحيان بالاستعانة بالولايات والجامعات طلاب كليات التربية والتعليم والمعلمين المتقاعدين والطاقات والكوادر في المدارس الشعبية للتكاتف من أجل دعم التلاميذ وتعويضهم ما فاتهم من تحصيل علمي جراء انتشار الوباء.

يخصص الحزبان المسيحيان معونة بقيمة مليار يورو للتغلب على التبعات النفسية والاجتماعية التي تعرض لها الشبيبة والفتية اليافعون جراء الوباء.

دعم وسائل وأليات التعليم الرقمي.

دعم ازدواجية التخصصات الدراسية.

تطوير منظومة البافوغ (الإعانة الحكومية لدعم الطلاب والدارسين)

إعادة هيكلة برامج التأهيل العلمي والمهني واستكمال التحصيل العلمي على نحو محفز لأرباب العمل والدارسين على حد سواء

تشجيع دورات محو الأمية

الإسكان

توفير مزيد من الشقق والمسكن الحديثة ومقبولة الأسعار للعائلات بشكل سريع.

توفير 1.5 مليون شقة حتى عام 2025.

مراعاة جوانب الاستدامة والفئة العمرية وملاءمة الأسعار في الشقق والمسكن.

توفير مزيد من الخدمات للمدن والقرى.

دعم صيانة الشقق والمباني السكنية.

دعم الأسر في تحقيق أحلامها بامتلاك بيت خاص من خلال برامج بنك القروض والإعمار.

المساواة في المخصصات وبرامج الدعم والتحفيز والخدمات الحياتية والاقتصادية بين المدن والأرياف

ضخ طاقات جديدة ومحفزة في المناطق الأوفر

تحفيز المواطنين للسكن في الأرياف وتوفير وظائف في القرى والأرياف.